إذا كانت مهمة الدراسات التاريخية هي دراسة أحوال المجتمعات السابقة وتوثيق أحداثها في الزمان والمكان، فإنها كثيرا ما تستند في مسارها، إلى جانب النصوص الأدبية والمواثيق المختلفة بما في ذلك الروايات الشفوية المنقولة والمتوارثة، على نوع آخر من المصادر وهي المصادر المادية. وهو ما يجعل التاريخ في تعامل مباشر مع علم الآثار. حيث أن هذا الأخير قد جعل من الأثر المادي محورا أساسيا لتخصص أصبح ينحو أكثر فأكثر إلى الاعتماد على العلوم المختلفة، وإلى تفعيل المقاربات المخبرية للإحاطة بجوانب هذه المعالم الأثرية وفهم سياق إنجازها، وبالتالي إمكانية اعتمادها كقرائن ذات مصداقية ليس فقط في استكمال ما عجزت عنه النصوص الأدبية، بل في بلورة تصور أقرب إلى الحقيقة التاريخية والاجابة على تساؤلات كانت إلى حد قريب غير متاحة في حقل الكتابة التاريخية.

وبالتالي بعد أن كان علم الآثار علما مساعدا للتاريخ، هو الآن ينتصب كعلم منافس في مواجهته، يوظف جزءا من آلياته، لكنه يتبنى رؤية منهجية وعلمية أكثر دقة- من خلا استناده على العلوم التقنية المختلفة في استنطاق المصادر والعينات الاثرية.

الأمر الذي يجعل اعتماد التاريخ القديم على الدراسات الأثرية أكثر من إلزامي في توظيف المصادر المادية كقرائن للبناء التاريخي، وربما يجعلنا نتساءل عن جدوى وجود التاريخ القديم في غياب القدرة على التحكم في منهجية علم الآثار.

مفهوم المصادر المادية :

تشمل جميع المخلفات المادية أي غير الكتابية التي جاءت إلينا من الأرض، سواء كان هذا الماضي قريبا أو بعيدا منذ أزمنة ما قبل التاريخ، و منذ ظهور الانسان خاصة بعد أن بدأ بصنع الآلات باضافة إلى أنواع العمارة، والفنون والصناعات الفخارية والمنحوتات، والأدوات المتحفية المتنوعة، من عتاد منقول كالجواهر والتحف.

تعد هذه المصادر متعددة ومتنوعة من حيث الصنع والطرز والحقبة الزمنية التي تعود إليها ، بحيث لا يمكن حصر جميع تلك المخلفات المادية من حيث أنواعها وأهميتها، كما أن بعضها ظاهر للعيان مثل المباني التذكارية (الأضرحة) ، وبعضها الآخر لا يزال تحت التراب ، لذا فإن ما وصل إلينا من بقايا مادية لا يمثل جميع مخلفات الماضي لأن التنقيبات لم تتناول إلا مناطق محدودة.

وعليه يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عن المصادر التاريخية من أجل كتابة التاريخ مهما تنوعت حقبه و اختلفت مواضيعه، فإذا كان التاريخ الحديث أو المعاصر يعتمد على الشهادات و الوثائق ، فان التاريخ القديم و حتى الوسيط يعتمد في مواضيعه على ما يسم بالثقوش و الحفريات و الدراسات الأثرية ، ذلك لأن الثقوش المسجلة على جدران الكهوف وكل

المخلفات من أواني فخارية أو قبور أو أثاث جنائزي تعبر عن حقبة تاريخية معينة ، كما يرمز إلى منظومة اجتماعية و عقائدية سادت عند شعب من شعوب المنطقة التي هي محل الدراسة، و بذلك تكون هذه المادة أرضية خصبة و موضوع دسم و مصدر أساسي للباحث ينطلق من خلاله ليستقي منه موضوع بحثه.

وبالتالي هذه المصادر هي ذات أهمية قصوى منها ما خلفه الإنسان عن قصد ومنها ما بقي ووصل لنا عن غير قصد، وهي تتنوع من مخلفات معمارية ومشخصات فنية، وعتاد المستعمل يوميا لدى الإنسان وغيرها.

وما يهمننا من هذه المصادر المادية التي لها قيمة توثيقية وهي تعبر عن حقائق وتعتبر بصفة مباشرة عن وضعية معينة، فتقصد بها تلك الأطلال وبقايا الأدوات المستعملة والمنتوج الفني، الذي يعكس اهتمامات وأحسيس الناس، فتساعدنا هذه المصادر المادية على إمكانية إعادة تصور للحياة كما كانت بصفة كلية أو جزئية أي في جوانب محددة كاقصادية أو عسكرية...

ومن أجل هذه على المؤرخ الاعتماد على الجهود العلمية للأثريين في ميدان المصادر المادية وينشرون بصفة دورية نتائج أبحاثهم أو يخزنوها من واجب المؤرخ الاطلاع عليها واستخدامها. هذه الأبحاث التي شكلت وخلقت لنا تراكما منذ القرن التاسع عشر لا يزال كثير منها مادة خام أو مدروس جزئيا فقط، لذا فالأبحاث التاريخية في حالة نشر متواصل باستنطاق والاستئناس عليها.